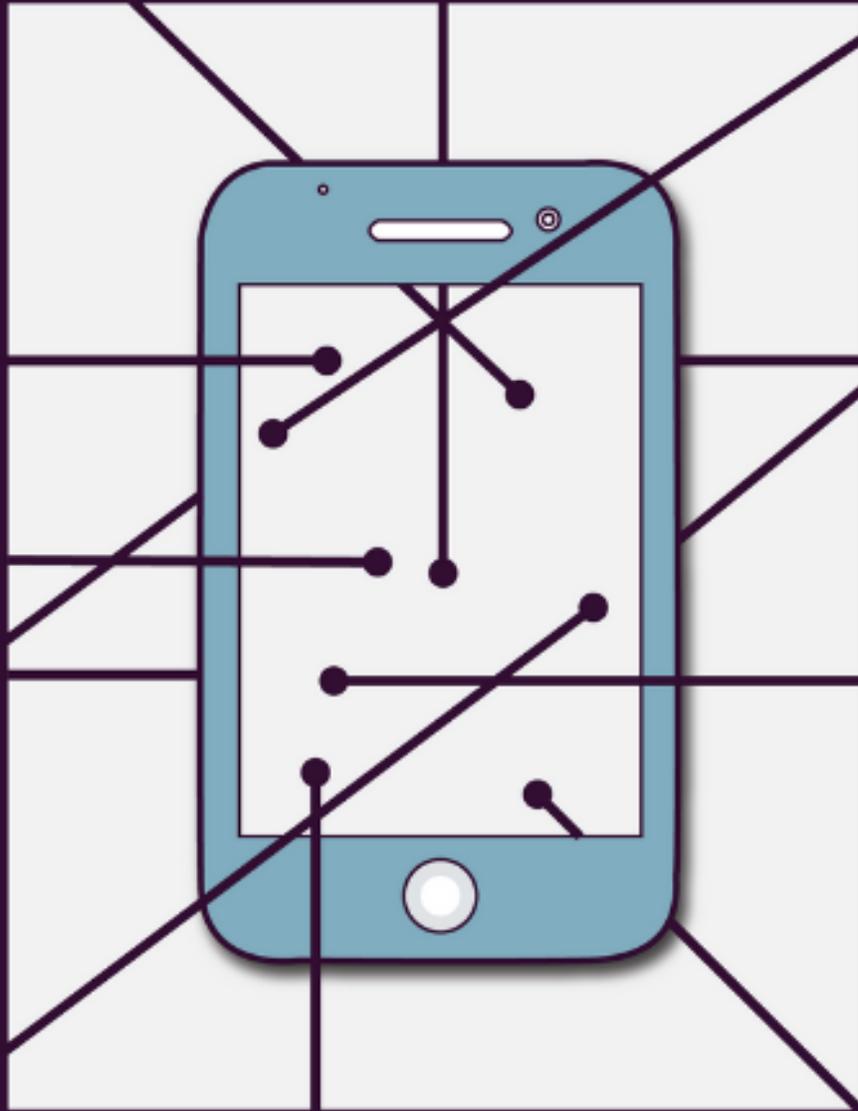


الإصدار الملخص للأجهزة الإلكترونية حقوق الخصوصية الرقمية الخاصة بك على الحدود



الإصدار الملخص للأجهزة الإلكترونية

حقوق الخصوصية الرقمية الخاصة بك على الحدود

سوف يخبرك هذا الدليل عن حقوق الخصوصية التي تتمتع بها على الحدود فيما يخص أجهزتك - مثل أجهزة الحاسوب المحمول، الهواتف الخلوية، والأجهزة اللوحية . وهي تستهدف الأشخاص الذين يعبرون الحدود إلى كندا أو المغادرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مناطق التصريح المسبق في كندا.

في العادة لا يمكن للشرطة القيام بالتفتيش العشوائي بدون توفر الشكوك، ولكن هذه ليست هي الحالة على الحدود. إن ميثاق الحريات والحقوق يطبق على الحدود، ولكن المحاكم وجدت أن اهتمام الحكومة بإبعاد المواد الخطرة والأشخاص غير المرغوب فيهم خارج البلد يعطي وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) سلطة أكبر لتفتيش الأشخاص وممتلكاتهم أكثر مما تفعله الشرطة في أوضاع أخرى.

قانون الجمارك يعطي وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) سلطات واسعة لتفتيش الأشخاص والبضائع القادمين الى البلد، بما فيها الأشياء التي يحضرونها معهم. وهذا يشمل المحتويات - الملفات، الصور، والتسجيلات المرئية - الموجودة على الأجهزة الرقمية. إن الملفات الموجودة على أجهزتك هي "بضائع" بموجب قانون الجمارك، وباستطاعة مسؤولي الحدود تفتيش البضائع القادمة إلى كندا بدون الحاجة إلى إشعار - حتى ولو لم يكن لديهم سبب للشك بأن البضائع محظورة أو تتضمن محتويات محظورة.

الأشخاص غير المواطنين الذين يهدفون إلى دخول كندا، بما فيهم طالبي اللجوء، قد يكونون عرضة للتفتيش أيضاً. وبموجب قانون حماية الهجرة واللجوء، فإنه يحق لمسؤول وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) تفتيش الأمتعة والمتعلقات الشخصية للشخص الراغب في القدوم إلى كندا من خلال نقطة دخول حدودية، بما فيها الأجهزة الإلكترونية والإعلامية. وبأي حال فإن الضابط المسؤول يجب أن تتوفر لديه:

- دوافع منطقية كافية للاعتقاد بأن الأشخاص لم يفصحوا عن شخصياتهم أو قد أخفوا معلومات بوثائقهم الشخصية ذات صلة بأحقيّة دخولهم، أو
- دوافع منطقية كافية للاعتقاد بأن الشخص متورط بتهرب الأشخاص، أو باختطاف الأشخاص، أو بتزوير الوثائق.

يجب أن يقتصر تفتيش الأجهزة على عملية تحديد الشخص، العثور على وثائق ذات صلة بمشروعية الدخول، أو العثور على دليل على وجود التجاوزات المذكورة سابقاً.

التفتيش المبدئي

يجري مسؤولو الخط الأمامي التفتيش المبدئي لمحتويات الجهاز من خلال تصفح الصور، التسجيلات المرئية والملفات. والهدف من هذا هو إلقاء نظرة خاطفة على المحتويات للتأكد من خلوها من المحظورات - مثل المواد الإباحية للأطفال أو خطابات كراهية - أو دليل على جرائم. يمكن أن تكون عمليات التفتيش المبدئية عشوائية أو مقصودة.

أي شخص من الممكن أن يكون هدفاً للتفتيش العشوائي. ويوجد هنالك مخاوف بأن يكون المسافرون عرضة لعمليات التفتيش العشوائي بناءً على عرقهم أو دينهم، وعليه فإن هذا التمييز العنصري يمكن إخفاءه على أنه تفتيش "عشوائي". ومع أنه أي معاملة كذلك المذكورة سابقاً تعتبر مخالفة للقانون، فإنه من الصعوبة الشديدة إثبات وجود عملية تمييز عنصري. إذا كنت تعتقد أنك تعرضت لعملية تمييز عنصري ضدك، فيمكن إيجاد معلومات إضافية أدناه حول كيفية تقديم شكوى بذلك الخصوص.

معظم الأشخاص الذين تم تفتيشهم من قبل وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) لم يتم اختيارهم بشكل عشوائي ولكن من خلال استهدافهم. ويمكن استهداف الأشخاص بناءً على معلومات متوفرة في قاعدة بيانات المسافرين - وعلى وجه الخصوص القادمين من خلال الجو، القطار، أو السفن الناقلة للأشخاص -، وبالإضافة لذلك وجود "مؤشرات" لدى الوكالة تجعلها تعتقد بزيادة احتمالية احتواء الأجهزة الإلكترونية الشخصية على بعض من اشكال المواد المحظورة. ولا توجد هناك قائمة منشورة للعموم تتضمن المؤشرات التي تتبعها الوكالة، ولكن بحسب الروايات المنقولة، فقد يكون الشخص معرضاً للخضوع لعملية التفتيش إذا كان:

- يقوم باستيراد أشياء تعتبر مثيرة للشبهات من قبل وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) ، أو تكون مرتبطة بمستوردين أو مصدّرين معروفين من قبل الوكالة ويقومون باستيراد أو تصدير مواد تعترض عليها الوكالة. وقد يشتمل هذا على أفلام الرسوم المتحركة (أنيمي) وعلى القصص الفكاهية (مانجا) التي تحتوي على مضمون يعتبر مشكوك به بدرجة عالية من قبل الوكالة.
- قد سافر الى وجهات "عالية المخاطر" (ومع أنه لا توجد قائمة متاحة، فإنه من المحتمل أن تتضمن هذه القائمة وجهات تقع في مناطق جنوب شرقي آسيا، بالإضافة إلى ألمانيا وكوبا وإسبانيا).
- رجلاً أعزب يسافر بمفرده.
- يُظهر توتراً أو ارتباكاً.
- يمتلك العديد من الأجهزة الإلكترونية (بما فيها الأقراص الصلبة).
- يظهر اهتماماً بالمواد الإباحية، كما قد توحى به أسماء الملفات أو المجلدات الموجودة على الجهاز.
- قام بشراء تذكرة السفر عند آخر لحظة.
- يوجد ترميز على حقيبة السفر لا يتطابق مع المكان القادم منه.
- يسافر إلى وجهات وطرق غير اعتيادية.

خلال عملية التفتيش الأولي، فإنه يتوجب على الضباط المسؤولين عدم قراءة كافة المستندات بتمعن أو أن يقوموا بتفحص كل صورة موجودة على الجهاز. ولكن يتوجب عليهم النظر على المحتويات لمدة كافية ليتمكنوا من تحديد أنها لا تحتوي على مواد محظورة (مثل مواد الأطفال الإباحية)، أو ليتأكدوا أو يزيلوا الشكوك حول مخالفة قانون الجمارك أو قانون الهجرة. كما أن المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال عملية التفتيش الأولي يمكن استخدامها لتبرير القيام بعملية تفتيش أدق.

يتوجب على المسؤولين النظر فقط على المحتويات الموجودة فعلياً على الجهاز. ومن المفترض فيهم أن يقوموا بوضع الجهاز في وضعية الطيران والنظر على المحتويات المحلية (وهذا يشتمل على المراسلات البريدية الإلكترونية والرسائل النصية المؤشر عليها بأنه قد تمت "قراءتها"). وتدعي وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) بأنها ستحصل على تصريح من القاضي للقيام بالبحث في المعلومات المتاحة الوصول إليها فقط عن بعد. وبكل الأحوال فقد عُرف عن وكالة خدمات الحدود الكندية قيامها بسؤال المسافرين لكي يقوم طواعيةً بالولوج إلى أحد الحسابات المتاحة عن بُعد، وعليه فإنه يتوجب على المسافرين عدم التوقع بشكل قاطع بأن حسابات التواصل الاجتماعي سوف تحافظ على خصوصيتها عند القيام بالمرور من الحدود.

التفتيش الدقيق

إذا وجد الضباط المسؤولون شيئاً ما وأحسوا بأنه يستوجب التفتيش عن كثب، فإنه يمكنهم إجراء عملية تفتيش أكثر دقة. ويتم القيام بعمليات التفتيش هذه من قبل أشخاص مختصين ويتمتعون بخبرات في استخدام أدوات البحث الجنائي.

ولإتمام عملية التفتيش الدقيق فسوف يتم انتزاع الجهاز من ممتلكات المسافرين. ويعطي قانون الجمارك السلطة لوكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) للقيام باحتجاز البضائع إذا لم يتوصل الضابط المسؤول لقناعة بأنه قد تم فحصها بشكل دقيق بحيث يُسمح بدخولها لكندا. كما يحق للمسؤولين القيام بنسخ كافة محتويات الجهاز، وهذا بدوره يتيح لوكالة خدمات الحدود الكندية القيام فيما بعد باستخدام برامج خاصة بتفكيك رموز الدخول وذلك للوصول لأي شيء لم يتم البوح بكلمة المرور الخاصة به.

وبحسب وكالة خدمات الحدود الكندية فإنه لا يتم الاحتفاظ بنسخ المعلومات لما بعد استكمال التحقيق، وبالرغم من ذلك فإننا نعلم أن وكالة خدمات الحدود الكندية تستطيع وتقوم بمشاركة المعلومات الشخصية التي تقوم بتجميعها من خلال عمليات التفتيش مع الوكالات الحكومية الأخرى مثل شرطة الخيالة الكندية الملكية (RCMP) ومع الوكالات الأمنية مثل خدمات المخابرات الكندية (CSIS) (والتي من الممكن بدورها أن تشارك هذه المعلومات مع حكومات أجنبية من أجل أهداف مخابراتية).

كلمات المرور

قد يقوم المسؤولون بالسؤال عن كلمات المرور أو بصمات الأصابع للوصول للمعلومات المخزنة على الأجهزة، وفي هذه الحالة لا يوجد تأكيدات حول كونك ملزم قانونياً بتقديم هذه المعلومات، مع العلم بأن وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) قادرة على اعتقال الأشخاص أو التهديد باعتقالهم في حال لم يتمكنوا من الإفصاح عن كلمات المرور الخاصة بهم. وتؤكد وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) بأنهم يحتفظون بحق اعتقال الأفراد الذين لا يتمكنون من تقديم رموز المرور، كما أنهم من الممكن أن يقوموا بفعل ذلك كلما كان لدى الضابط المسؤول سبب جيد يدعو للاعتقاد بإمكانية وجود مواد ممنوعة على أحد الأجهزة.

وفي عام 2017 كان موقف وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) بأنها قد لا تحصل على كلمات المرور بالإكراه لتتمكن من الوصول إلى أي حساب، ملف، أو المعلومات المخزنة عن بعد. وإذا تم السؤال عن كلمة المرور لغاية الدخول إلى حساب موجود على شبكة المعلومات، فإن هذا الشخص يجب ألا يتعرض لعواقب نتيجة رفضه مشاركتها.

وإذا تم سؤال الشخص وقام باختيار عدم الإفصاح عن كلمة المرور أو امتنع عن إعطاء بصمة الاصبع للوصول إلى المعلومات المخزنة على جهازه، فإن هذا الشخص يخاطر بزيادة شكوك وكالة خدمات الحدود الكندية حول محتويات هذا الجهاز، كما يخاطر في إمكانية رفض دخوله إذا لم يكن مواطناً كندياً أو لم يكن حاصلاً على الإقامة الدائمة الكندية، أو أن يتم الاستيلاء على الجهاز أو أن يتعرض الجهاز للاحتجاز من أجل إجراء المزيد من الفحوصات المفصلة من قبل المختصين الشرعيين (والتي قد تستغرق أشهر)، أو أن يتعرض الشخص للاعتقال. كما أن تأخير أو منع مسؤول وكالة خدمات الحدود الكندية يعتبر مخالفة والتي قد تستوجب غرامات مالية قد تصل إلى 50,000 دولار و/أو الحكم بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات.

مناطق التصريح المسبق الأمريكية في كندا

إن مسؤولي دوريات الحدود والجمارك في الولايات المتحدة الأمريكية مفوضون بتطبيق قانون الولايات المتحدة في بعض الأجزاء من المطارات الكندية، محطات القطار، أو محطات العبوات المائية بحيث يمكن للمسافرين المغادرين إلى الولايات المتحدة الحصول على تصريح الجمارك الأمريكية قبل مغادرتهم كندا. وفي مثل هذه المناطق فإن تطبيق القوانين الأمريكية يكون خاضعاً لتطبيق قوانين حقوق الإنسان الكندية، بما فيها ميثاق الحقوق والحريات. وهذا يعني أنه يتم تطبيق المعايير الكندية فيما يخص التفتيش وفيما يخص الاحتجاز بدلاً من المعايير الخاصة بالولايات المتحدة. ولكن من غير الواضح فيما إذا كان مسؤولي الحدود الأمريكيين يمتلكون المعرفة والتدريب المناسبين حول هذه المعايير القانونية.

فيما يخص تفتيش الأجهزة الإلكترونية، فإن قوانين الولايات المتحدة تتشابه مع القوانين الكندية من حيث أن المسؤولين لا يحتاجون إلى دافع أو حتى إلى وجود شك معقول من أجل النظر إلى الهاتف، وهذا يجب أن يقتصر على المحتويات المحلية فقط وليس أي شيء آخر يتطلب الربط بشبكة الاتصالات من أجل رؤيته.

يقوم مسؤولو الحدود في الولايات المتحدة بإجراء عمليات التفتيش الأساسية والمتقدمة. يمكن القيام بعمليات التفتيش الأولية بغض النظر عن توفر الشكوك من عدمها، وقد تشمل على إجراء أي فحص لأي جهاز إلكتروني لا تنطبق عليه متطلبات الفحص الدقيق.

وفي حالة الفحص الدقيق، فإن الجهاز يتم وصله بمعدات خارجية من أجل التمكن من الوصول إلى المحتويات، ولكن وبنفس الوقت يكون الغرض المحتمل هو نسخ هذه المحتويات. إجراء عمليات التفتيش المتقدمة تتطلب وجود درجة معقولة من الشك حول مخالفة قوانين الولايات المتحدة، أو وجود أمر مقلق يتعلق بنواحي الأمن الوطني.

يمكن لمسؤولي الحدود في الولايات المتحدة أن يسألوا عن كلمات المرور، وإذا لم يقم الشخص بإعطائها، فإنه يمكن للضابط المسؤول أن يرفض إعطاء التصريح المسبق لهذا الشخص بالمغادرة إلى الولايات المتحدة. كما أنه يمكن للمسؤول أن يحتجز الجهاز من أجل أن يتمكنوا من إجراء المزيد من الفحوصات المتقدمة. كما أنه يتوجب عليهم عدم الاحتفاظ بالجهاز لمدة تزيد عن الخمسة أيام، ولكن التقارير تظهر بأنه في بعض الأحيان يتم الاحتفاظ بالجهاز لأشهر عديدة.

نصائح

عند تقييم أي من القرارات يجب اتخاذها من أجل حماية الخصوصية الفردية، فإنه يتوجب التنبيه إلى أن التفاعل مع مسؤول الحدود يمكن أن يتطور إذا استشعر بأن الشخص قام وبشكل متعمد بمحاولة التصدي لعملية التفتيش، وخصوصاً إذا أدى ذلك إلى إتلاف البيانات التي كان الوصول إليها ممكناً لولا إتلافها، أو إذا قمت بإخفاء حقيقة وجود هذه البيانات من الأصل.

- **أترك الأجهزة في المنزل** إذا كنت لا تحتاجهم خلال رحلتك أو قم باستخدام **جهاز مخصص للسفر** بحيث لا يحتوي على بيانات أو أنشطة.
- **قم بعمل نسخة احتياطية** عن البيانات قبل عبور الحدود واطرحها في المنزل. سيكون هذا من الأهمية بمكان إذا تم الحجز أو الاستيلاء على الجهاز، وأيضاً يعطيك الخيار في مسح البيانات غير الضرورية من على الجهاز وقبل عبور الحدود. كما أنك قد ترغب في مسح محتويات الجهاز بالكامل قبل اجتياز الحدود، ومن ثم إعادتها من خلال النسخة الاحتياطية فيما بعد.
- **حذف البيانات بشكل آمن** والتي لا تحتاجها معك بالسفر. وهذا يعني عدم وضعها ببساطة في سلة التدوير، ولكن بأن يتم استخدام الأدوات الموجودة أصلاً من ضمن أنظمة الويندوز (أداة تدعالتشفير أو الكتابة بالرموز "cipher")، وفي أجهزة الماك أداة ("الإفراغ الآمن للمخلفات" أو "srm")، وفي أجهزة لينوكس (تمزيق أو الإفراغ الآمن للمخلفات "srm")، وذلك من أجل حذف البيانات بشكل دائم. ويجب التنبيه إلى أن وكالات الحدود يمكنها استخدام أدوات شرعية متطورة تمكنها من رؤية معلومات تخص البيانات المحذوفة والتي ليس بمقدور الشخص العادي الوصول إليها. ولا يضمن مجرد القيام بالضغط على زر الحذف بأنه لن يتم العثور على هذه المعلومات من قبل مسؤولي الحدود.
- **وضع كلمة مرور** من أجل الدخول أو الوصول إلى الجهاز. إن الضابط المسؤول الذي لديه فقط القليل من الفضول قد يفقد الاهتمام برغبته بتصفح محتويات الجهاز الإلكتروني عند تشغيله والإدراك أنه يتوجب عليهم السؤال عن كلمة المرور.
- **جعل كلمة المرور آمنة**، وعلى سبيل المثال استخدام كلمات متعددة عشوائية ("عبارة مرور") إذا أمكن ذلك وتجنب كلمات المرور التي يكون توقعها سهلاً.
- **إطفاء جهاز الحاسب الألي** قبل المرور من خلال الجمارك، والتأكد من أن أي من الحسابات أو التطبيقات غير مبرمجة بحيث يتم تسجيل الدخول إليها تلقائياً عند تشغيلها.
- **استخدام المصادقة الثنائية** وذلك في حال قيام وكالة الحدود بالاستيلاء على أحد الأجهزة وليس على الأجهزة الأخرى.
- **استخدام التشفير الكامل للقرص** واستخدم عبارة مرور قوية للوصول إلى القرص. ويوجد هذا الخيار بشكل مُدمج في العديد من الأجهزة الحديثة، والذي يمكن من خلاله المحافظة على سلامة البيانات حتى في حال محاولة الوصول إليها من قبل أكثر المحللين خبرة. ولكن ليس واضحاً ما الممكن أن يحدث إذا تم احتجاز الجهاز الإلكتروني ولم تتمكن وكالة الحدود من الوصول إلى البيانات، وبهذه الحالة فإنه يمكن الاستيلاء على الجهاز وعدم إعادته إلى صاحبه.
- في حال اختيار عدم استخدام التشفير الكامل للقرص. فإنه يمكن استخدام التشفير لبعض من الوثائق المحددة المهمة أو الملفات باستخدام برامج مدمجة ذاتياً.
- **فصل الوثائق الخاصة والوثائق السرية** ووضعهم في مجلد خاص بهم من أجل جعل الأمر واضحاً بأن هذه الملفات مميزة. ويشتمل هذا الأمر على ملفات المحامين، ويمكن أن يشتمل في بعض الأحيان على ملفات الأطباء، والمعالجين الفيزيائيين والمعالجين النفسانيين، وكذلك الصحفيين. ومن المفترض بمسؤولي الحدود قيامهم بأخذ الاحتياطات اللازمة لعدم النظر إلى المواد المميزة وذلك عندما يتم تنبيههم إلى وجودها، فيما عدا القيام بالتأكد من أن هذه المواد مطابقة لما تم التصريح عنه. ومن الناحية النظرية، فإنه يتوجب عليهم عدم النظر إلى الملفات ذات الطابع الخصوصي نهائياً، ولكن من المحتمل ألا يقوم مسؤول الحدود باحترام القانون في هذه الناحية.

التقدم بشكوى

إذا كان الاعتقاد بأن التفتيش الذي خضعت له كان غير ملائم، ولكن ليس متعلقاً بالتمييز العنصري أو بانتهاك الحرية الشخصية، فإنه يمكن التقدم بشكوى لوكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) نفسها. وإذا تم احتجاز الجهاز، أو تم إصدار عقوبة أو غرامة بحق الشخص المعني، فإنه يحق له التقدم بطلب لمراجعة هذا القرار.

ويمكن للشخص المعني إرسال تقرير خطي حول رأيه إلى مديرية الاستئناف في وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA)، والتي تستطيع القيام بمراجعة سلوك مسؤول الحدود. ويجب التأكد من القيام بإدراج كافة المعلومات ذات الصلة بحيث يتمكن مسؤول الاستئناف من فهم الشكوى وتبليغ النتائج إلى مقدمها.

وفي حال الاعتقاد بوجود تمييز عنصري ضد الشخص المعني من قِبل مسؤول وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA)، فقد يتمكن الشخص المعني من أن يتقدم بشكوى لدى هيئة حقوق الإنسان الكندية. تشتمل مسببات التمييز العنصري على العرق، المنشأ الأصلي أو العرقي، اللون، الديانة، العمر، الجنس، التوجهات الجنسية، الهوية الجنسية أو التعابير الجنسية، الحالة الاجتماعية، الحالة العائلية، الإعاقة، الخصائص الجينية، أو بسبب حكم سابق تم إصدار قرار عفو بخصوصه أو تم إيقاف السجل الخاص به.

وإذا توافر شعور بأن وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) قد قامت بانتهاك الخصوصية الشخصية، فإنه من الممكن تقديم شكوى لدى مكتب مفوض الخصوصية الشخصية في كندا والذي يراقب التزام الحكومة بتطبيق قانون الخصوصية الشخصية.

كما قد يرغب الشخص بتقديم تقرير حول أي من الحالات ذات الصلة إلى جماعات الحقوق المدنية المعنية في كندا بما فيها مجموعة مراقبة الحريات المدنية الدولية و / أو المجلس الوطني للمسلمين الكنديين.

إذا توافر الاعتقاد بأن الخصوصية الشخصية قد تم انتهاكها أو أن الشخص قد تعرض للتمييز العنصري ضده من قِبل المسؤول الأمريكي في مناطق التصريح المسبق للمرور، فإننا نوصي بالكتابة إلى وزير السلامة العامة وإلى وزير الشؤون الخارجية. كما يمكن للشخص التواصل مع مكتب الحقوق المدنية والحريات المدنية في دائرة الأمن الداخلي، المسؤول الرئيس للخصوصية في دائرة الأمن الداخلي، وبرنامج استفسارات تعويض المسافرين في دائرة الأمن الداخلي. كما قد يرغب الشخص بالإبلاغ عن أي من الحالات ذات الصلة إلى مجموعات الحقوق المدنية المهتمة والتي تشمل مؤسسة الحدود الإلكترونية، مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، واتحاد الحريات المدنية الأمريكي.



www.bccla.org



@bccla



@BCCivLib



www.cippic.ca



@cippic



BUILDING A BETTER
ONLINE CANADA

This project was supported by a grant from the Canadian Internet Registration Authority's (CIRA) Community Investment Program.